هذا بالنسبة إلى قول القدماء، أمّا بالنسبة إلى المحدثين، فيمكن أن نبوّب مواقفهم إلى قسمين كبيرين رغم ما يوجد من نقاط تقاطع بينهم يفسّرها اشتراكهم في نقد التراث.

– الموقف الأوّل:

يقرّ أن أغلب حركات الإعراب أعلام على معان سواء كان ذلك في الاسم أو في الفعل، وندرج ضمنه كلا من ابراهيم مصطفى ومهدي المخزومي. ومحصّل هذا الموقف أن أغلب حركات الإعراب ثوابت تنتمي إلى صعيد المضمون. وعلى هذا الأساس نؤوّل قولهم في الاسم وبذلك يكون الرفع من مكوّنات صعيد المضمون ويعني الإسناد، والجر من ثوابت المضمون ويعني الإضافة.

أمّا قولهما إن الفتحة "ليست بعلم على الإعراب وأنّها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب في أواخر الكلم" وأن إعراب النعت السببي هو من باب الإعراب على المجاورة فيعني أنّهما يعتبران هذه الحركات من صعيد التعبير، وتحيط بها قوانين توليف عناصره ضمن مستوياته المختلفة. وإذا تحوّلنا إلى النتائج الفرعية التي ترتّبت عن هذا الموقف فيمكن أن نترجم دعوتهما إلى عدم الفصل بين وظيفتي الفاعل والمبتدأ في قولك ظهر الحق والحق ظهر، بأنها تعني أن القدماء فصلوا من غير وجه حقّ بين ملفوظين يمثلان بديلين لثابت واحد من ثوابت المضمون.

أمّا دعوة ابراهيم مصطفى إلى إعادة النظر في التوابع: فتعني بمقتضى أصولنا النظرية أنهم جمعوا من غير مبرّر ثوابت تابعة لصعيد المضمون مختلفة ضمن باب واحد وذلك كجمعهم بين العطف والنعت والتوكيد. وفصلوا من غير موجب بين وظائف نحوية (أي ثوابت من ثوابت صعيد المضمون) هي في جوهرها من صنف واحد مثل فصلهم بين النعت والخبر. وكان من الجدير بهم من وجهة نظره أن يعدوهما من صنف واحد.